

Distr.: General
15 February 2015

القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٣٨٢ المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٢٠١٤ (٢٠١١)، و ٢٠٥١ (٢٠١٢)، و ٢١٤٠ (٢٠١٤)، وإلى بياني رئيسه المؤرخين ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والتزامه بالوقوف إلى جانب شعب اليمن،

وإذ يعرب عن دعمه لجهود مجلس التعاون الخليجي ويثني على مشاركته في مساعدة عملية الانتقال السياسي في اليمن،

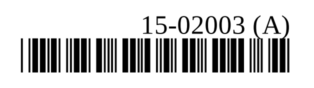
وإذ يعرب عن استيائه من الإجراءات التي اتخذها الحوثيون من جانب واحد لحلّ البرلمان والاستيلاء على المؤسسات الحكومية اليمنية، والتي تسببت في تفاقم الأوضاع بشكل خطير، وإذ يعرب عن الجزع إزاء أعمال العنف التي يرتكبها الحوثيون ومناصروهم، وهو ما قوض عملية الانتقال السياسي في اليمن وشكل خطرا على أمن اليمن واستقراره وسيادته ووحدته،

وإذ يشدد على أن التقويض طال عملية الانتقال السياسي التي اتفقت عليها الأطراف في إطار مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطنية،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء قيام الحوثيين باحتجاز مسؤولين في الحكومة اليمنية، بمن فيهم الرئيس عبد ربه منصور هادي، ورئيس الوزراء خالد بحاح وأعضاء مجلس الوزراء، قيد الإقامة الجبرية،







وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء ورود تقارير عن استخدام الأطفال الجنود من قبل قوات الحوثيين وأنصار الشريعة والقوات الحكومية،

وإذ يؤكد أهمية أن تسمح جميع الأطراف لجميع اليمنيين بالتجمع السلمي، دون خوف من التعرض للهجمات، أو الإصابة، أو الاعتقال، أو الانتقام،

وإذ يلاحظ التحديات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية الهائلة التي تواجه اليمن، وهو ما جعل العديد من اليمنيين في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية،

وإذ يشدد على ضرورة العودة إلى تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، بما يشمل صياغة دستور جديد، وإصلاح النظام الانتخابي، وإجراء استفتاء على مشروع الدستور، وتنظيم الانتخابات الوطنية في وقت قريب، لتفادي حدوث المزيد من التدهور في الأوضاع الإنسانية والأمنية في اليمن،

وإذ يكرر تأكيد الحاجة إلى إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ومحايدة وفقا للمعايير الدولية في الادعاءات بوقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، تمشيا مع نتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، لكفالة المساءلة الكاملة،

وإذ يشدد على أن تسوية الوضع في اليمن تتأتى من خلال عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة ومنظمة ويقودها اليمنيون وتلبي المطالب والطموحات المشروعة للشعب اليمني في التغيير السلمي وفي حدوث إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ذي مغزى، حسبما ورد في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطنية، ويؤكد من جديد، في هذا الصدد، دعمه الكامل لجهود المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، السيد جمال بنعمر، والتزامه بتلك الجهود،

وإذ يعرب عن إدانته للعدد المتزايد من الهجمات التي يشنها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أو التي تحدث بتدبيره، ويعرب عن تصميمه على التصدي لهذا الخطر وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام السارية من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي، وفي هذا الصدد، من خلال نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة الذي تديره اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، ويكرر تأكيد استعداده، في إطار النظام المذكور أعلاه، لفرض جزاءات على المزيد من الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات الذين لا يقطعون جميع صلاتهم بتنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به،

وإذ يعرب عن القلق إزاء مقدرة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على الاستفادة من تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن، آخذا في الاعتبار أن أي أعمال من أعمال الإرهاب هي أعمال إجرامية وغير مبررة بغض النظر عن الدوافع إليها، ووقت ارتكابها، ومكان ارتكابها، وأيا كان من ارتكبها،

وإذ يشير إلى ما خلص إليه في القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) من أن الحالة في اليمن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

١ - يشجب بشدة الإجراءات التي اتخذها الحوثيون لحلّ البرلمان والاستيلاء على المؤسسات الحكومية لليمن، بما في ذلك أعمال العنف؛

٢ - يكرر مناشدته جميع الأطراف في اليمن أن تلتزم بحل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، وتنبذ أعمال العنف باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، وتمتنع عن اللجوء للأعمال الاستفزازية وأي إجراءات أحادية الجانب بهدف تقويض عملية الانتقال السياسي؛

٣ - يعرب عن قلقه البالغ إزاء استيلاء الحوثيين على المنابر الإعلامية للدولة ويرفض استخدام وسائط الإعلام للتحريض على العنف؛

٤ - يهيب بشدة بجميع الأطراف، ولا سيما الحوثيون، أن تتقيد بمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، وبنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وباتفاق السلم والشراكة الوطنية ومرفقه الأمني، التي تنص جميعها على عملية انتقال ديمقراطي بقيادة يمنية؛

٥ - يحث جميع الأطراف، ولا سيما الحوثيون، على التعجيل بإجراء مفاوضات شاملة للجميع، بوساطة من الأمم المتحدة، لمواصلة الانتقال السياسي بهدف التوصل إلى حل توافقي وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطنية ومرفقه الأمني، وتنفيذ هذا الحل؛

٦ - يحث جميع الأطراف على الاتفاق على مواعيد لإنهاء عملية التشاور الدستوري، وإجراء استفتاء بشأن الدستور، وإجراء انتخابات بموجب القانون الانتخابي الجديد عملا بالدستور الجديد، والإعلان عن هذه المواعيد؛

٧ - يطالب الحوثيين بالقيام، فورا ودون شروط، بما يلي:

(أ) المشاركة بحسن نية في المفاوضات الجارية بوساطة من الأمم المتحدة؛

(ب) سحب قواتهم من المؤسسات الحكومية، بما فيها تلك الواقعة في العاصمة صنعاء، وإعادة الحالة الأمنية إلى طبيعتها في العاصمة والمحافظات الأخرى، وفك سيطرتهم عن المؤسسات الحكومية والأمنية؛

(ج) الإفراج عن الرئيس هادي ورئيس الوزراء بحاح وأعضاء مجلس الوزراء وجميع الأفراد الموجودين رهن الإقامة الجبرية أو الاحتجاز التعسفي سالمين؛

(د) الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أخرى من جانب واحد من شأنها أن تقوض الانتقال السياسي والأمن في اليمن؛

٨ - يطالب جميع الأطراف في اليمن بوقف جميع الأعمال العدائية المسلحة ضد شعب اليمن وسلطاته الشرعية والتخلي عن الأسلحة التي استحوذت عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية اليمنية، وذلك وفقا لاتفاق السلم والشراكة الوطنية ومرفقه الأمني؛

٩ - يناشد جميع الدول الأعضاء أن تمتنع عن التدخل الخارجي الذي يهدف إلى إثارة النزاعات وزعزعة الاستقرار، وأن تقوم بدلا من ذلك بدعم عملية الانتقال السياسي؛

١٠ - يناشد جميع الأطراف أن تفي بالتزاماتها بكفالة أمن موظفي الهيئات الدبلوماسية ومبانيها؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل مساعيه الحميدة، ويلاحظ مع التقدير العمل الذي يقوم به مستشاره الخاص، جمال بنعمر، ويشدد على أهمية التنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، بما يشمل مجلس التعاون الخليجي ومجموعة السفراء المعتمدين في صنعاء، والجهات الفاعلة الأخرى، بهدف الإسهام في نجاح عملية الانتقال؛

١٢ - يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي دعماً لعملية الانتقال، وأن يقترح خيارات لتعزيز مكتب المستشار الخاص من أجل تمكينه من النهوض بالولاية الموكلة إليه، بما في ذلك خيارات بشأن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لوضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور واعتماده، وإصلاح نظام الانتخابات، وإجراء انتخابات عامة، ووضع آليات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير عن تنفيذ هذا القرار، وأن يواصل تقديم تقارير عن التطورات في اليمن، بما يشمل تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية

تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطنية ومرفقه الأمني، وذلك في غضون ١٥ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، وكل ٦٠ يوماً بعد ذلك؛

١٤ - يعلن استعداده لاتخاذ خطوات أخرى في حال عدم تنفيذ أي طرف من الأطراف اليمنية لهذا القرار، ولا سيما الفقرات ٥ و ٦ و ٧ و ٨ أعلاه؛

١٥ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.